مجلة جامعة صبراتة العلمية
Sabratha University Scientific Journal

مجلة علمية نصف سنوية محكمة متخصصة في العلوم الإنسانية

تصدرها جامعة صبراتة بشكل الكتروني

الْعُدُولُ عَنِ النَّسَقِ الْإِعْرَابِيِّ "عُدُولَات الْخَفْضِ أُنْمُوذَجًا" دِرَاسَةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ تَرْكِيبِيَّةٌ

Deviation of the Systematic Expressions: Reduction Deviations as a Model (A Structural Analytical Study)

د. إبتسام عبد الكريم عامر

أستاذ مشارك، قسم اللغة العربية، جامعة عمر المختار

رقم الايداع القانوني بدار الكتب الوطنية:
2017-139

الترقيم الدولي:
ISSN (print) 2522 - 6460
ISSN (Online) 2707 - 6555

الموقع الألكتروني للمجلة:
https://jhs.sabu.edu.ly

المجلـــد 5
العدد 1 (2021)

مـجـلـــــة
جامعة صبراتة العلمية

الْعُدُولُ عَنِ النَّسَقِ الْإِعْرَابِيِّ "عُدُولَات الْخَفْضِ أُنْمُوذَجًا"
دِرَاسَةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ تَرْكِيبِيَّةٌ

Deviation of the Systematic Expressions: Reduction Deviations as a Model (A Structural Analytical Study)

إبتسام عبد الكريم عامر
أستاذ مشارك، قسم اللغة العربية، جامعة عمر المختار
Ibtesam2513@yahoo.com

ملخص البحث:

هدف البحث إلى بيان بعض الحقائق العلمية المتعلقة بأصل القاعدة النحوية، وما جاء من تراكيب مخالفة لها في الاستعمال القرآني؛ إذ خلط كثير من الدارسين بين القواعد النحوية واللغة، فرأوا أن ما خالف أصل القاعدة من الكلام العربي إنَّما هو من قبيل الخطأ، متناسين أمرًا في غاية الأهمية، وهو أنَّ النحويين استنبطوا تلك القواعد من كلام العرب، ولمَّا تضمَّنت بعض الآيات القرآنية معاني جديدة، اقتضى التعبير عنها بكل دقة ووضوح تغييرًا في بعض الخصائص التركيبية، وذلك التغيير هو ما يعرف بـ(العدول)، وتختص هذه الورقة البحثية بتتبع (العدول عن النسق الإعرابي) المتعارف عليه، وتتخذ من عدولات الجر أنموذجًا؛ وذلك محاولةً لدحض الشبهات الباطلة، والآراء الفاسدة، التي قد تساور بعض الأذهان، من أنَّ في القرآن تعارضًا مع سنن العرب في كلامهم، كما تُعدُّ محاولة للكشف عن الأسرار الكامنة وراء العدول الإعرابي في النص القرآني، وبيان قيمته وأهميته، ممَّا لم يتنبه له علماؤنا الأوائل، ولعلَّ من أهم نتائج البحث ما يأتي: إنَّ العدول الإعرابي كان لأداء معنى جديد، أو احترازًا من أن يتبادر إلى الأذهان معنى آخر يحتمله التركيب فيحصل العدول منعًا للبس.إنَّ العدول الإعرابي يُعدُّ مظهرًا من مظاهر الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم.

الكلمات الدالة: العدول، مخالفة الأصل، النسق الإعرابي، تغيير الخصائص التركيبية، عدولات الخفض.

Abstract:

This research aims to demonstrate some scientific facts about the origin of the grammatical rule, and the violated structures in Quran. Many scholars confused between grammatical rules and the language. They believe that any contradictions it the origin of the rule of the Arabic speech - is merely a mistake. However, they seem to forget that the Grammarians those rules from the Arabic speech. Clear and precise expression of some Quranic verses which carry new meanings required a change in some of the structural characteristics. These changes are described as (Deviation). This paper examines the well-known Deviations of the Systematic Expressions through choosing the preposition (genitive case) deviations as a model. The aim is to refute and correct the misconceptions that the Quran conflicts with the Arabic speech. It is also considered as an attempt to the secrets of the systematic deviations in the Quranic text to emhasie its value. The results reveal that the systematic deviations in Qouran serves the purpose of adding new mining's. In conclusion, the systematic deviations in Qouran are considered as a linguistic miracle in the Holy Quran.

Keywords: deviation – Systematic Expressions – Reduction Deviation –Qouranic verses.

المقدمة:

تمتلك اللغة العربية بما حباها الله من حيوية وديمومة إمكانات عالية في قوانينها، وفي تراكيبها، هذه الإمكانات تمنح مستعملها الناطق بها قدرة التصرف في فنون القول، ومجاري الكلام، بما يلبي حاجته منهما، كما تعطي متخصص اللغة إمكانية التحليل اللغوي بما يخدم النص، ويكشف عن معناه الذي أُنشئ له، فضلًا عن حرية التصرف في تركيب النص بالكيفية التي تُعرب عن المراد منه بالشكل الذي لا يخلُّ بأصل المعنى، بل قد يكون هذا التصرف أدعى إلى إماطة اللثام عن المقصود الذي يكمن وراءه، وفي تراثنا اللغوي النحوي، والبلاغي فضلًا عن كتب تفسير القرآن ما يدعم ذلك، ويعضده، ويؤكِّد بأنَّ هذا التصرف، أو ذلك العدول إنَّما هو لغاية ما.

وغاية هذا البحث إثبات أصالة ظاهرة العدول الإعرابي في تراثنا اللغوي، والكشف عن آثار هذه الظاهرة، ومقاصدها البيانية في الأسلوب، وتأثيرها في المتلقي بما تحمله من إثارة وإعمال فكر، وإمعان نظر؛ لأنَّ مخالفة الأصل والخروج عن المألوف يستدعي الانتباه، ويدعو إلى التأمل.

وقد اختصت هذه الورقة البحثية بدراسة: (العدول في النسق الإعرابي) متخذة من: (عدولات الخفض) أنموذجًا، وانتهجت لتحقيق غايتها سبيل التحليل والتفسير الدلالي لآثار تلك العدولات، واتَّخذته مسلكًا لها؛ وذلك من خلال الوقوف على نماذج من النص القرآني اعتورها عدول في النسق الإعرابي المتعارف عليه لحالة الخفض، فجاءت الدراسة في: تمهيد، وأربعة مباحث.

أما التمهيد فناقش فكرة الترخُّص قديمًا، وعلاقتها بظاهرة العدول النحوي، ومدى شيوع هذه الظاهرة في كتب التراث العربي، والفكر اللغوي الحديث، كما أوضح مدلول العدول على وجه العموم، ثم جاءت بعد ذلك المباحث الأربعة على النحو الآتي:

المبحث الأول: العدول النحوي، وأقسامه.

المبحث الثاني: صور العدول الإعرابي، أو ما يسمى: بـ(الترخُّص في الإعراب).

المبحث الثالث: عدولات الخفض في العربية.

المبحث الرابع: نماذج تطبيقية لعدولات الخفض الإعرابية في النص القرآني.

وبعد هذه المباحث تصل الدراسة إلى مجموعة من النتائج تجملها في الخاتمة، وتلحقها بقائمة لأهم ما اعتمدت عليه من مصادر، ومراجع.

التمهيد:

مصطلح العدول قديم كثير الورود في كتب التراث اللغوي انطلاقًا من سيبويه،[1]وابن جنِّي[2]مرورًا بعبد القاهر الجرجاني،[3]وابن الأثير[4]...، وقد اعتمده الكثير من المحدثين نذكر منهم: تمَّام حسَّان[5]، وموسى ربابعة[6]، وعبد السلام المسدي[7]، وغيرهم كُثر ممن أكَّدوا أنَّ مصطلح العدول، أو الانزياح يقابل

في الأجنبية: مصطلح (deviation) بالإنجليزية، و(L`écart) بالفرنسية غير أنَّ المترجمين وجدوا صعوبة في ترجمة هذا المصطلح إلى العربية؛ لأنَّه غير مستقرٍّ في صورته؛ لذلك لم يرضَ به الكثير من علماء الأسلوب ورواد اللسانيات، في حين لجأ البلاغيون والنَّحويون إلى إحياء لفظة قديمة في كتب التراث ألا وهي: العدول[8].

فإذا عدنا إلى سيبويه في (الكتاب) وجدناه قد استعمل مصطلح (العدول)، وأفرد له بابًا سمَّاه: "هَذَا بَابُ مَا جَاءَ مَعْدُولًا عَنْ حَدِّهِ مِنَ الْمُؤَنَّثِ كَمَا جَاءَ الْمُذَكَّرُ مَعْدُولًا عَنْ حَدِّهِ"[9]، وكذلك ابن جنِّي في كتابه: (الخصائص) نجده يذكر مصطلح العدول، وعقد له بابًا بعنوان: "بَابٌ فِي الْعُدُولِ عَنِ الثَّقِيلِ إِلَى مَا هُوَ أَثْقَلُ مِنْه لِضَرْبٍ مِن الْإِسْتِخْفَافِ"[10].

لقد جعل اللغويون العرب العدول عن الأصل من باب الترخُّص عند أمن اللبس مع الإشارة إلى أنَّ هذا الترخُّص يخضع لقيود[11] في مقدمتها: حصول الفائدة، أو أمن اللبس عند حصول العدول، ومن أشكال العدول عن الأصل: (العدول عن الإعراب).

من المعروف أنَّ: من أصول العربية الدلالة بالحركات على المعاني، فإذا استهدينا بهذا الأصل وجب أن نرى في هذه العلامات الإعرابية إشارة إلى معانٍ يقصد إليها، فتُجعل تلك الحركات دوالٍ عليها، وما كان للعرب أن يلتزموا هذه الحركات، ويحرصوا عليها ذلك الحرص كله، وهي لا تعمل في تصوير المعنى شيئًا، بل لقد كانت حارسًا لأمن اللبس في النظام والسياق معًا، يقول السيوطي: "إِنَّمَا وُضِعَ الْإِعْرَابُ فِي الْأَسْمَاءِ لِيُزِيلَ اللَّبْسَ الْحَاصِلَ فِيهَا باعْتِبَارِ الْمَعَانِي الْمُخْتَلف عَلَيهَا"[12].

لم يغفل التراث اللغوي، والبلاغي عن ظاهرة العدول الإعرابي، بل شاع عندهم أنَّ الترخُّص ليس بسبب الضرورة فقط، وإنما لأسباب جمالية: صوتية، وصرفية، ونحوية، ودلالية بلاغية، قال ابن جنِّي في وصفه هذه الظاهرة: "اِعْلَمْ أَنَّ هَذَا الشَّرْج غَوْرٌ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ بَعِيدٌ، وَمَذْهَبٌ نَازِحٌ فَسِيحٌ، قَدْ وَرَدَ بِه الْقُرْآنُ وَفَصِيحُ الْكَلَامِ مَنْثُورًا وَمَنْظُومًا؛ كَتَأْنِيثِ الْمُذَكَّرِ، وَتَذْكِيرِ الْمُؤَنَّثِ، وَتَصَوُّرِ مَعْنَى الْوَاحِدِ فِي الْجَمَاعَةِ، وَالْجَمَاعَةِ فِي الْوَاحِدِ، وَفِي حَمْلِ الثَّانِي عَلَى لَفْظٍ قَدْ يَكُونُ عَلَيهِ الْأَوَّلُ أَصْلًا كَانَ ذَلِكَ اللَّفْظُ أَوْ فِرْعًا، وَغَيرُ ذَلِكَ"[13].

أما المحدثون فقد تنوعت مسمياتهم لهذه الظاهرة كالانزياح، والتجاوز، والتوسُّع، والترخُّص، ومخالفة الأصل، وخرق السنن، ونقض العادة، والجسارة اللغوية، وغيرها... واكتفوا ببيان الأمثلة، وشرحها دون الوقوف على المصطلح وتبويبه، ولعلَّ الدكتور تمَّام حسَّان من المحدثين هو أول من وقف على هذه الظاهرة وقفة علميَّة، واستلهم من كتب التراث ووظَّفها في توضيح هذا المصطلح.

ويُذكِّر البحث هنا بالمعنى الاصطلاحي_ فقط_ للفظ العدول[14] عند تمَّام حسَّان، وهو: "خُرُوجٌ عَنْ أَصْلٍ أَوْ مُخَالَفَةٌ لِقَاعِدَةٍ، وَلَكِنْ هَذَا الْخُرُوج، وَتِلْكَ الْمُخَالَفَة اِكْتَسَبَا فِي الْإِسْتِعْمَالِ الْأُسْلُوبِي قَدْرًا مِنَ الاِطِّرَادِ رُقِّي بِهِمَا إِلَى مَرْتَبَةِ الْأُصُولِ الَّتِي يُقَاسُ عَلَيْهَا..."[15].

المبحث الأول: العدول النحوي، مفهومه، وصوره

قبل البدء في الحديث عن العدول النحوي، وتعريفه، وبيان أقسامه، لا بُدَّ من التعريف أولًا بظواهر الأسلوب العدولي التي ذكرها تمَّام حَسَّان للفائدة منها، وهي على النحو الآتي[16]:

(1) الإعراب يُعدل عنه بوساطة إعراب الجوار.

(2) البنية يُعدل عنها بوساطة النقل، والنيابة، وتسخير اللفظ لتولد المعنى والتضمين.

(3) الربط يُعدل عنه بوساطة الالتفات، والتغليب، وحذف الرابط.

(4) الرتبة يُعدل عنها بوساطة التقديم، والتأخير.

(5) التضام يُعدل عنه بوساطة: الحذف والزيادة، والفصل والاعتراض، وتجاهل الاختصاص.

(6) المعنى الأصلي يُعدل عنه بوساطة المجاز.

إنَّ معرفة ظواهر العدول هذه تساعد في استكشاف عمليات التجاوز بهدف الوصول إلى عناصر الجمال في التعبير اللغوي غير النمطي، ومدى قدرة الأديب على اختراق ما هو مألوف في اللغة للوصول إلى أداء خاص، ومميز يكشف فيه طاقاته الإبداعية الخلاقة التي تتجاوز مجرد الأداء الوظيفي إلى أداء فني مميز.

لقد اعتور العدول أو الترخُّص المسائل النحوية أيضًا، ودار تأثيره في الحركة الإعرابية، أو الحركات الموجودة في أواخر الكلمة، فكان العدول عن أصل الإعراب له تأثير في المعنى، وقد عرَّف بعض المحدثين العدول النحوي على وجه الخصوص بأنَّه: "الْمَيْلُ عَنِ الْقَاعِدَةِ رُجُوعًا إِلَى الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ، الَّذِي لَا يَتَحَقَّقُ بِمُرَاعَاتِهَا؛ لِيَسْتَقِيمَ الْمَعْنَى بِذَلِكَ الْعُدُول، وَيَسْتَوِي عَلَى أَكْمَلِ وَجْهٍ وَأَحْسَنه"[17].

ويرد العدول النحوي في العربية على صور، وأشكال مختلفة: سياقية وتركيبية[18]، ومن ذلك العدول في الأفعال بالمخالفة في أزمنتها، والعدول في حروف المعاني بالمغايرة بينها، والعدول عن الاسم إلى الفعل، أو العكس، والعدول أيضًا في التركيب بين الجمل الاسمية والفعلية، وفي الرتبة بالتقديم والتأخير، في التضام بالحذف، والزيادة والفصل، والاعتراض، وفي الربط بالالتفات، وفي الإعراب بإعراب الجوار، والعدول عن الإعراب هو ما يعني هذه الورقة البحثية.

المبحث الثاني: صور العدول الإعرابي، أو ما يسمى بالترخص في الإعراب

لمَّا كانت العلامة الإعرابية من القرائن الرئيسة في تحديد المعنى دفعنا ذلك إلى البحث عن قرائن أخرى تُعين على الفهم عند العدول عنها في التركيب، وظاهرة العدول الإعرابي استعملت كثيرًا في القرآن الكريم، وفي التراث الأدبي شعرًا ونثرًا؛ لِمَا لها من تأثير خاص يجعل المخاطب يتأمَّل في القصد، وينشغل ذهنه في التدبر؛ وصولًا إلى المعنى المراد معتمدًا في ذلك على السياق عند تجاوز النسق الإعرابي، وقد تنوَّعت صور هذا العدول الإعرابي على النحو الآتي[19]:

- العدول في الإعراب لأداء المعنى الجديد.
- العدول في الإعراب احترازًا من تبادر المعنى الآخر الذي يحتمله التركيب.
- العدول عن الإعراب إلى إهداره لأمن اللبس.

ولكل قسم منها تفريعات مختلفة على مستوى العدول النحوي عمومًا في التضام، والمطابقة، والرتبة، والإعراب،...

أولاً: العدول في الإعراب لأداء المعنى الجديد

هذا النوع من العدول قد يكون في العدول عن النصب على الاستئناف إلى الرفع على الوصفية؛ وذلك لغاية دلالية جديدة، ومن ذلك قوله تعالي: [لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ] (الأنبياء: 22).

القاعـدة تقول: إن المستثنى يكون منصوبًا إذا وقع بعـد إلَّا في كلام تامٍّ موجب غير أنَّ النص القرآني تفرَّد عن هذه القاعدة لأداء معنى جديد وهو: إثبات وجود الله، وإثبات وحدانيته في آن واحد، وهذان المعنيان (النفي، والاثبات) لم يكونا ليتحققا إنْ لم يُرفع لفظ الجلالة بعد (إلَّا)؛ لأنَّه لو نُصِبَ لفظ الجلالة وفق القاعدة لكان المعنى: (لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا)[20]، وهذا يقتضي أنْ لو كان فيهما آلهة، والله فيهم لم تفسدا)، والمراد ليس هذا المعني؛ ولذلك كان العدول الإعرابي في الآية من النصب على الاستثناء إلى الرفع على الوصفية مراعاة للمعنى المراد.

كما قد يتمثَّلُ العدول لأداء معنى جديد في العدول من النصب على المفعولية إلى الرفع على الابتداء، ومن ذلك قوله تعالي:

[وَاللَّذَانَ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ فَآذُوهُمَا فَإِن تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُواْ عَنْهُمَا إِنَّ اللّهَ كَانَ تَوَّابًا رَّحِيمًا] (النساء: 16).

[وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللّهِ وَاللّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ] (المائدة: 38).

[الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ] (النور: 2).

إذْ اتفق جماعة القرَّاء على قراءة هذه الآيات الثلاث برفع (اللذان، والسارق، والزانية)[21]، وعلى هذا تكون الآيات الثلاث قد عدلت عن القاعدة من وجهين:

الأول: رفع الاسم المتلو بفعل أمر على الابتداء، في حين أنَّ الأولى نصبه في الأمر والنهي؛ "لِأَنَّ حَدَّ الْكَلَامِ تَقْدِيمُ الْفِعْلِ، وَهُو فِيهِ أَوْجَبُ"[22] حسب ما يرى سيبويه، والثاني: الإخبار عن المبتدأ بفعل أمر مسبوق بالفاء، يقول سيبويه: "إِذَا قُلْتَ: (زَيدٌ فَاضْرِبْه) لَمْ يَسْتَقِمْ أَنْ تَحْمِلَهُ عَلَى الْاِبْتِدَاءِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّك لَوْ قُلْتَ: (زَيدٌ فَمُنْطَلِقٌ) لَمْ يَسْتَقِمْ ؛ فَهُو دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوز أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً"[23]. فما سر عدول الآيات الثلاث عما قرَّره النحويون، وماذا قال النحاة في تخريج ذلك؟

لقد حاول النحاة تعليل الرفع في الآيات الثلاث، واختلفت آراؤهم في ذلك، فمنهم من كان همَّه الحفاظ على سلامة القاعدة النحوية، فجاءت تخريجاتهم منطلقة من الشكل مُغْفِلة المعنى، ويأتي على رأس هؤلاء:

سيبويه الذي رأى أنَّ الرفع في الآيات الثلاث على تقدير: (فيما فرض الله عليكم)، وليس على أنَّ الأمر المسبوق بالفاء هو الخبر[24].

ومنهم من نظر إلى المعنى قبل أنْ ينظر إلى القاعدة النحوية فلم يهتم بالشكل، وإنَّما انصبَّ اهتمامه على المعنى، وعلى رأس هؤلاء الفرَّاء؛ إذْ قال: "وَإِنَّمَا تَخْتَارُ الْعَرَبُ الرَّفْعَ فِي:[وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ]؛ لِأَنَّهُمَا غَيْرُ مُوقَّتَين فَوُجِّهَا تَوْجِيهَ الْجَزَاءِ كَقَوْلِكَ: مَنْ سَرَقَ فَاقْطَعُوا يَدَه، فـ(مَنْ) لَا يَكُونُ إِلَّا رَفْعًا، وَلَو أَرَدْتَ سَارِقًا بِعَيْنِه، أَوْ سَارِقَةً بِعَيْنِهَا كَانَ الْوَجْهُ النَّصْبَ"[25].

والحقيقة أنَّها التفاتة موفقة من الفراء في ضرورة التعويل على المعنى دون الشكل، خصيصًا إذا كان المعنى هو المنطلق لتفسير العدول في الآيات، وتبعه في ذلك المبرد، والزجاج، والنحَّاس[26]،... وذهب الرضي إلى أنَّ الفاء دخلت على الخبر؛ لأنَّ المبتدأ موصول باللام[27]، ولا يخرج توجيهه هذا عن مراعاة المعنى المقصود؛ لأنَّ الاسم الموصول يفيد العموم، ومعنى العموم هو المعنى المقصود في الآيات الثلاث، ولم يكن سيبويه موفقًا فيما ذهب إليه لأنَّه اهتم بالقاعدة النحوية، وكيفية الحفاظ عليها، وأغفل ما أراد القرآن من معنى العموم، فكل آية من الآيات الثلاث تتضمَّن حكمًا معينًا هو حكم عام ينطبق على كل من يقترف الفاحشة، والسرقة، والزنى، وليس المقصود سارقًا بعينه ولا زانيًا بعينه...، ولعلَّ ما يؤيد وجهة النظر في أنَّ سيبويه قد جانبه الصواب فيما ذهب إليه أنَّ ما ذكره من الأمثلة عند الشرح، والتحليل لمثل هذه الآيات كان المبتدأ فيها معينًا، وهو(زيد)، في حين أنَّه في الآيات الثلاث كان دالًّا على العموم: (اللذان، والسارق، والسارقة، والزاني، والزانية)؛ ولهذا كان العدول من النصب على المفعولية إلى الرفع على الابتداء والإخبار عنه بالأمر المسبوق بالفاء من أجل أداء هذا المعنى، وهو إرادة العموم.

ويرى البحث أن قراءة عيسى بن عمر في آيتي المائدة والنور بالنصب[28] كانت مراعاة منه للقاعدة النحوية دون النظر إلى المعنى المراد، ويرجِّح البحث ما قرَّره الزجَّاج بشأن هذه القراءة قائلًا: "هَذِهِ الْقِرَاءَة _وَيَقْصِدُ النَّصْبَ_ لَا أُحِبُّ أَنْ يُقْرَأَ بِهَا؛ لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ أَوْلَى بِالْإِتْبَاعِ إِذْ كَانَتِ الْقِرَاءَةُ سُنَّةً... وَدَلِيلِي أَنَّ الْقِرَاءَةَ الْجَيِّدَةَ بِالرَّفْعِ فِي: (والزَّانِيَة، والزَّانِي، وَفِي وَالسَّارِقَة، وَالسَّارِق) قَوْلُه جَلَّ ثَنَاؤُه: [وَاللَّذَانَ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ فَآذُوهُمَا] (النساء:(16) "[29] يُفهم من كلام الزجَّاج أنَّ قراءة عيسى كانت مراعية للقاعدة النحوية دون المعنى.

ظاهرة العدول الإعرابي إذًا ليست مجرد حركات إعرابية مخالفة، وإنَّما لها مقابلاتها المعنوية الكامنة في الضغط على مدلول الصفة المخالفة في إعرابها[30] .

ثانيًا: العدول للاحتراز عن تبادر المعنى الآخر الذي يحتمله التركيب

ويتمثَّل في العدول عن الرفع على الابتداء إلى النصب على المفعولية، نحو قوله تعالى: [إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ] (القمر: 49)، فلمَّا كانت القاعدة تنصُّ على أنَّ: (إنَّ) تنصب الاسم وترفع الخبر وقع

عدول في هذه الآية عن القاعدة؛ وذلك للاحتراز عن المعنى المتبادر الذي يحتمله التركيب حيث لو رفع (كل) لتوهم أنَّ الله يُخبر عن نفسه بأنَّه: (كل شيء خلقه بقدر)، وتعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا.

وهذه الآية من شواهد باب الاشتغال، قيل فيها إنَّ: (كل) منصوب بفعل محذوف يفسِّره الفعل المذكور، والتقدير: (إنا خلقنا كلَّ شيء خلقناه بقدر)، وقد أجمع القراء على نصب (كل)، وذُكِر في الآية قراءة الرفع وفقًا لرأي البصريين؛ لأنَّ ما قبل الاسم المشتغل عنه إنَّما هو اسم قد عمل فيه عامل، ثمَّ ابتدئ بعده، والكلام في موضع خبره، يقول ابن جنِّي متحدِّثًا عن قراءة الرفع في الآية: "الرَّفْعُ هُنَا أَقْوَى مِنَ النَّصْبِ وَإِنْ كَانَتِ الْجَمَاعَةُ عَلَى النَّصْبِ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ فِي مَوَاضِعِ الِابْتِدَاءِ فَهُوَ كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ)... وَذَلِكَ لِأَنَّهَا جُمْلَةٌ وَقَعَتْ فِي الْأَصْلِ خَبَرًا عَنْ مُبْتَدَأ فِي قَوْلِكَ: (نَحْنُ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ)..."[31].

وكان السيرافي قد صرَّح قبله بما ملخَّصه: "إِنْ قَالَ قَائِلٌ قَدْ زَعَمْتُم أَنَّ نَحْو: (إِنِّي زَيْدٌ كَلَّمْتُه) الْاِخْتِيَارُ فِيهِ الرَّفْعُ؛ لِأَنَّهُ جُمْلَةٌ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ، فَلِمَ اُخْتِيرَ النَّصْبُ فِي قَوْلِه تَعَالَى: [إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ] وَكَلَامُ اللهِ تَعَالَى أَوْلَى بِالْاِخْتِيَارِ؟! فَالْجَوَابُ: أَنَّ فِي النَّصْبِ_ هَاهُنَا_ دِلَالَةً عَلَى مَعْنًى لَيْسَ فِي الرَّفْعِ، فَالتَّقْدِيرُ عَلَى النَّصْبِ: إِنَّا خَلَقْنَا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ، فَهُو يُوجَبُ الْعُمُومِ، وَإِذَا رُفِعَ فَلَيْسَ فِيهِ عُموم؛ إِذْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (خَلَقْنَاهُ) نَعْتًا لِشَيْءٍ، وَ(بِقَدَرٍ) خَبَرًا لِـ(كُلٍّ) وَلَا يَكُونُ فِيهِ دِلَالَةٌ عَلَى خَلْقِ الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا، بَلْ إِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا خَلَقَهُ خَلَقَهُ بِقَدَرٍ"[32].

وقد تابع بعض النحويين السيرافي فيما ذهب إليه[33]، وزاد بعضهم أنَّ إفادة دلالة العموم الناجمة عن نصب (كل) فيها ردٌّ على مَنْ أنكر خلق الأفعال[34].

وردَّ الرضي هذا التعليل بقوله: إنَّ معنى الآية بنصب كل وبرفعها_ على رأيه_ واحد؛ إذْ يقول: "إِنَّ مَعْنَى (كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) عَلَى: أَنَّ (خَلَقْنَاهُ) هُوَ الْخَبَرُ، أَيْ: (كُلُّ مَخْلُوقٍ مَخْلُوقٌ بِقَدَرٍ)، وَعَلَى أَنَّ (خَلَقْنَاهُ) صِفَةُ: (كُلُّ شَيْءٍ مَخْلُوقٍ كَائِنٌ بِقَدَرٍ)، وَالْمَعْنَيَانِ وَاحِدٌ؛ إِذْ لَفْظُ (كُلّ شَيْءٍ) فِي الْآيَةِ مُخْتَصٌّ بِالْمَخْلُوقَاتِ سَوَاءً كَانَ (خَلَقْنَاه) صِفَةً لَهُ أَوْ خَبَرًا ..."[35] فإذا كان الأمر كما ذكر الرضي فما سر العدول في الآية عن اختيار الرفع وفقًا لرأي البصريين إلى النصب؟!

الحقيقة أنَّ البحث يرى وجود سبب آخر لم يلتفت إليه النحويون، وهو سبب معنوي؛ إذْ لو رُفع (كل) لتوهم معنًى آخر يحتمله التركيب حينها، وهو: أنَّ الله- تعالى- يخبر عن نفسه بأنَّه: كل شي خلقه بقدر- تعالى- عن ذلك علوًا كبيرًا؛ لأنَّ الحرف الناسخ قد دخل على ضمير المتكلِّم، وهو الله_ سبحانه وتعالى- إلَّا أنَّه جاء بصيغة الجمع للتعظيم، وهو يتطلَّب الخبر، فلو كان (كل) مرفوعًا لتوهم أنَّه الخبر، ولتجسَّدت حينها فكرة الحلول والاتحاد[36] تنزَّه الله عن ذلك وتعالى علوًا كبيرًا، فهذا هو السبب الذي نصبت لأجله (كل)، ودفع جماعة القرَّاء إلى قراءة النصب، وهو سبب يستحق أنْ يُعْدَل لأجله عن قراءة الرفع الأولى في نظر البصريين إلى قراءة النصب؛ لأنَّ المعنى هو الأصل، والألفاظ والتراكيب خدم له.

وممَّا يقع فيه العدول الإعرابي احترازًا من تبادر معنى آخر يحتمله التركيب العدول من النصب عطفًا على اللفظ إلى الرفع عطفًا على المحل، ومن ذلك قوله تعالى: [وَأَذَانٌ مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الأَكْبَرِ أَنَّ اللّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ فَإِن تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ] (التوبة: 3)، فهذه الآية فيها ثلاث قراءات للفظ (رسوله) برفع رسوله، وهي المثبتة في الرسم العثماني[37]، وبنصبها وجرها، وقد وصفت قراءة النصب والجر بالشذوذ[38]، أمَّا قراءة النصب فعلى العطف على اسم (أنَّ)، وأما قراءة الجر فعلى القسم، ولا تكون عطفًا على المشكرين؛ لأنها تؤدي إلى الكفر[39].

وأما قراءة الرفع ففيها ثلاثة أوجـه: **الأول**: العطف على موضع اسم (أنَّ)، وهو ما استحسنه سيبويـه والمبرد[40]؛ لأنَّ (أنَّ) دخلت على ما لو لم تدخل عليه لكان مبتدأ، ولم تغيِّر المعنى بدخولها، وما يؤخذ على سيبويه والمبرِّد في هذا الجانب أنَّهما خلطا بين (أنَّ)، و(إنَّ) فما ذكراه ينطبق على (إنَّ) ولا ينطبق على (أنَّ)؛ لأنَّ (أنَّ) المفتوحة قد غيَّرت معنى الابتداء؛ إذْ هي وما بعدها مصدر، فليست كالمكسورة التي لا تدل على غير التأكيد فلا يغيِّر معنى الابتداء دخولها[41].

والثاني: أنْ يكون (ورسولُه) معطوفًا على المضمر في (بريء)، وهو ضعيف لعدم توكيد الضمير[42].

والثالث: أنَّه ارتفع على الابتداء، والخبر محذوف تقديره: (ورسوله بريء أيضًا من المشركين) حُذف الخبر لدلالة الأول عليه[43].

والذي يعني البحث_هنا_ هو قراءة الرفع؛ لأنَّها هي التي عدلت عن القاعدة النحوية على رأي الأغلبية، أما قراءة الجر فلا إشكال فيها نحويًّا، وإنَّما الإشكال من حيث المعنى؛ ولهذا وصفت بالشذوذ، وكذلك الأمر في قراءة النصب فهي موافقة للقاعدة النحوية فلماذا العدول من النصب إلى الرفع؟!

الجواب: لأنَّ قراءة النصب لا يؤمن فيها اللبس؛ إذْ قد يتبادر إلى الذهن إلى أنَّ (رسوله) نُصِبَ عطفًا على محل (المشركين) فهو في الأصل مفعول به، وإنَّما تعدَّى إليه الفعل بوساطة حرف الجر فجر، فيكون المعنى حينئذ: (إنَّ الله بريء من المشركين، وبريء من رسوله)، وهو المعنى نفسه في قراءة الجر، وهذا المعنى باطل يتنافى مع مطلع الآية: [وَأَذَانٌ مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ]؛ ولهذا السبب جاءت قراءة الرفع؛ لأنَّ المعنى فيها واضح، ولا يحتمل الأمر غيره، وهو أنَّ الله ورسوله بريئان من المشركين، وهكذا يتَّضح سبب العدول من النصب عطفًا على اسم (أنَّ) لفظًا إلى الرفع عطفًا على المحل.

ثالثًا: العدول عن الإعراب إلى إهدار الإعراب لأمن اللبس

ويتمثَّل في إهدار قرينة الإعراب مع الأسماء والأفعال، ومن ذلك إهدار علامة الرفع في الأسماء المعطوفة في مثل قوله تعالى:

[لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلآئِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّآئِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ

الصَّلاَةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُواْ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاء والضَّرَّاء وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ] (البقرة: 177).

[لَّكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ أُوْلَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا] (النساء: 162).

ويفسِّر البحث_ بناء على أمن اللبس_ عدم رفع (الصابرين)، و(المقمين) في الآيتين السابقتين، بأنَّ العدول عن الرفع بإهدار علامته كان بسبب أمن اللبس؛ فالمعنى هو: العطف على ما قبله، والرفع وعدمه لا يغيران من المعنى شيئًا[44]، وإهدار قرينة الإعراب لأمن اللبس من سنن العرب في لغتهم؛ فقد روي عنهم قولهم: (هذا جحر ضب خرب)[45]، بجر (خرب) على المجاورة مع كونه صفة لـ(جحر) المرفوع، فكان حقَّه أنْ يرفع مثله، ولكنهم أهدروا قرينة الإعراب لأمن اللبس.

وقد تهدر علامة النصب كما تُهدر علامة الرفع، وذلك نحو قوله تعالى: [إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِؤُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وعَمِلَ صَالِحاً فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ] (المائدة: 69)، وما قيل في إهدار علامة الرفع في الآيتين السابقتين يُقال_هنا_ في إهدار علامة النصب في (الصابئون)، فالأصل كونها معطوفة على (اسم إنَّ): (الذين)، ولكن قرينة الإعراب، وهي علامة النصب أهدرت لأمن اللبس؛ إذْ لم يعُد للإعراب أهميته المتمثِّلة في بيان المعنى من خلاله وحده، فمعنى العطف باقٍ كما هو، ولم يُحْدِث فيه تركُ الإعراب شيئًا؛ لأنَّ قرينة التبعية التي تحققَّت بوضوح التعاطف قد أغنت عن العلامة الإعرابية[46].

ومثلما يقع العدول عن الإعراب إلى إهداره في الأسماء كذلك الأمر نفسه في الأفعال، ومن ذلك قوله تعالى: [وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لاَ يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا إِنَّ اللّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ] (آل عمران: 120)، ففي هذه الآية عدول عن جزم (لا يضركم) في قراءة من قرأ بضم الراء[47]؛ لأنَّ الفعل (يضر) المسبوق بـ(لا) النافية واقع في جواب الشرط، وكان حقُّه أنْ يجزم، وأنْ تُحرَّك الراء بالفتح منعًا لالتقاء الساكنين، وقد أدلى النحويون بدلوهم في تفسير ضم الراء، فمنهم من ذهب إلى إضمار (الفاء)، وينسب هذا القول إلى المبرد[48]، وذهب الكسائي إلى أنَّه مرفوع على نية التقديم[49]، والتقدير: (ولا يضركم كيدهم شيئًا إن تصبروا)، وينسب هذا القول إلى سيبويه[50].

وقد تبيَّن بالبحث والدراسة عدم الصحة في نسبة هذا الرأي إلى سيبويه؛ لأنَّ في كلامه ما يؤكِّد أنَّ الحركة في مثل هذه المواضع إنَّما تكون حركة إتباع، وليست حركة إعراب؛ إذْ يقول: "أَلَا تَرَى أَنَّ الْمُضَاعَف إِذَا أُدْغِمَ وَهُو فِي مَوْضِعِ جَزْمٍ حُرِّكَ آخِرُ الْحَرْفَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْتَقِي سَاكِنَانُ، وَجُعِل حَرَكَتُه كَحَرَكَةِ أَقْرَبِ الْمُتَحَرِّكَاتِ مِنه؛ وَذَلِكَ قَولِكَ: (لَمْ يَرُدُّ، ولم يَرتَدَّ،...) فَإِذَا كَانَ أَقْرَبَ مِنَ الْمُتَحَرِّكِ إِلَيهِ الْحَرْفُ الَّذِي مِنْهُ الْحَرَكَةُ الْمَفْتُوحَة، وَلَا يَكُونُ مَا قَبْلَه إِلَّا مَفْتُوحًا كَانَ أَجْدَرَ أَنْ تُكُونَ حَرَكَتُه مَفْتُوحَةً"[51]، والسؤال المطروح_ هنا_ عن سبب العدول في الآية عن الفتح لالتقاء الساكنين إلى الضم؟

من وجهة نظر البحث أنَّ العدول ينسجم مع كلام العرب، ولا يؤثر في المعنى؛ استنادًا إلى قول سيبويه: "اِعْلَمْ أَنَّ مِنْهُم مَنْ يُحَرِّكُ الْآخِرَ كَتَحْرِيكِ مَا قَبله فَإِنْ كَانَ مَفْتُوحًا فَتَحُوه، وَإِنْ كَانَ مَضْمُومًا ضَمُّوه، وَإِنْ كَانَ مَكْسُورًا كَسَرُوه..."[52]؛ إذْ المعنى هو الشرط سواء فُتِحت الراء أو ضُمَّت، فاللبس مأمون، ولهذا عدلت الآية عن الفتح إلى الضم مراعاة للانسجام الصوتي بين حركة الراء وما قبلها، فالأصوات المتجاورة يتأثَّر بعضها ببعض، فينقلب الصوت حرفًا كان أم حركة إلى مثيل، أو قريب من الآخر؛ ليكون بينهما توافق وانسجام[53].

ومن العدول عن جزم الفعل إلى إهدار الإعراب قوله تعالى: [قَالُواْ يَا أَبَانَا مَا لَكَ لاَ تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ وَإِنَّا لَهُ لَنَاصِحُونَ] (يوسف:11)، فهذه الآية من الآيات التي تدخل ضمن أمن اللبس؛ لأنَّ قوله: (تأمنَّا) فعل مضارع يستحق الرفع، ولكن إعراب الفعل بالرفع كان موضع ترخُّص، فلم تظهر الضمة على آخره؛ لِمَا عرض للكلمة من إدغام النونين أحدهما في الأخرى، واللبس مأمون بقرينة السياق؛ لأنَّ عبارة (ما لك؟) دون الوقف عليها حالت بين (لا تأمنَّا)، وبين أنْ تكون نهيًا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا يصحُّ في الأذهان أنْ يَنْهى الأبناء أباهم عن أنْ يأمنهم؛ إذْ لو فعلوا لكان ذلك منهم إقرارًا بسوء النية، فلم يبقَ إلَّا أنْ تكون (لا) نافية، والفعل مرفوعًا، واللبس مأمونًا[54] .

خلاصة الحديث_هنا_ أنَّ: العدول الإعرابي هو أن يأتي في الكلام تركيب، أو لفظ مخالف في حكمه الإعرابي للحكم الذي سبقه مع أنَّ الكلام يشمله سياق نحوي واحد، وهو يمثِّل ظاهرة نحوية مهمة تساعد في دخول الخطاب دائرة الاحتمالات، وتدفع الملتقي إلى تلمُّس التأويلات المختلفة لهذا العدول الإعرابي الملحوظ[55] .

فمن المعروف أنَّ الإعراب ارتبط بالمعني ارتباطًا وثيقًا لقول ابن جنِّي: "الإِعْرَابُ هُو الْإِبَانَةُ عَنِ الْمَعَانِي بِالْأَلْفَاظِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا سَمِعْتَ: (أَكْرَمَ سَعِيدٌ أَبَاهُ)، و(شَكَرَ سَعِيدًا أَبُوه) عَلِمْتَ بِرَفْعِ أَحَدِهِمَا وَنَصْبِ الآخَرِ الْفَاعِلَ مِنَ الْمَفْعُولِ، وَلَو كَانَ شَرْجًا وَاحِدًا لِاسْتَبْهَمَ أَحَدُهُمَا مِنْ صَاحِبِه"[56]؛ لذا فإن كل عدول في النسق الإعرابي يصاحبه عدول في المعني قطعًا؛ "إِذْ الْمَعْنَى هُو الْأَسَاسُ وَالْمُنْطَلَقُ فِي إِعْرَابِ الْجُمَلِ وَتَحْلِيلِهَا"[57].

وهنا تظهر مهمَّة النحوي المدرك لأسرار التراكيب ودلالاتها، في تأويل هذا العدول الإعرابي، والوقوف على مكنوناته الدلالية، فالمعنى هو الموجه للإعراب يقول ابن جنِّي: "إِنْ أَمْكَنَكَ أَنْ يَكُونَ تَقْدِيرُ الْإِعْرَابِ عَلَى سَمتِ تَفْسِيرِ الْمَعْنَى فَهُو مَا لَا غَايَةَ وَرَاءَه، وَإِنْ كَانَ تَقْدِيرُ الْإِعْرَابِ مُخَالِفًا لِتَفْسِيرِ الْمَعْنَى تَقَبَّلْتَ تَفْسِيرَ الْمَعْنَى عَلَى مَا هُو عَلَيهِ، وَصَحَّحْتَ طَرِيقَ تَقْدِيرِ الْإِعْرَابِ ..."[58].

ويقول الدكتور سمير استيتية مبيِّنًا أهمية الإعراب وعلاقته بالبلاغة: "الْإِعْرَابُ نَفْسُهُ بَلِيغٌ وَحَسْبُكَ أَنْ تُخْبِرُكَ الْحَرَكَاتُ الْإِعْرَابِيةُ بِأَنَّ هَذِه الْكَلِمَة فَاعِلٌ، وَأَنَّ تِلْكَ مَفْعُولٌ بِه، وَأَنَّ هَذِه الْكَلِمَة تَتْبَعُ تِلْكَ وَتَصِفُهَا، أَوْ أَنَّهَا مُنْقَطِعَةٌ عَنِ الَّتِي قَبْلَهَا؛ لِيَكُونَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ لِلْإِعْرَابِ وَظِيفَةً بَلَاغِيَّةً..."[59].

كذلك يشير إلى أنَّ الإعراب يمكن أن يكون بابًا من أبواب الإبداع، فيقول: "مِنْ بَلَاغَةِ الْإِعْرَابِ أَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَسْتَخْدِمَ الْمَلَكَاتِ الْعَقْلِيَّـة، وَالْقُدُرَاتِ التَّأْوِيلِيَّة لَدَى الْعُلَمَاء وَالْبَاحِثِيـن، أَيْ: أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ بَابًا مِنْ أَبْوَابِ الْإِبْـدَاعِ، وَالِابْتِكَارِ مِثْلَمَا هُوَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَكُونَ مُؤَشِّـرًا لِمَكْنُونَاتٍ لُغَوِيَّـة، وَأَسْـرَارٍ عَظِيمَةٍ فِي التَّرْكِيبِ"[60].

المبحث الثالث: عدولات الخفض في العربية

يرد العدول الإعرابي في التراكيب العربية وقد يكون: عدول رفع، أو نصب، أو جزم، أو خفض، ويختص هذا البحث بدراسة عدولات الخفض في العربية دراسة تحليلية دلالية لنماذج من القرآن الكريم، وسيفرد لما تبقى من عدولات دراسات أخرى مستقلة.

عـدولات الجـــر:

من المعلوم أن الجر يقع في أبوابه الثلاثة: الجر بالحروف، والجر بالإضافة، والجر على التبعية، ويندر فيما عدا ذلك، ولكن ورد الرفع في بعض الحالات لهذه المسائل المعروفة بالجر؛ لأسباب شتى، ولعل أهم ما ورد فيه الرفع عدولًا عن الجر يتمثَّل فيما يأتي:

- **الاسم الواقع بعد" إلا" التي هي بمعنى" غير":**

معروف أنَّ (إلَّا) في العربية تكون على أربعة أوجه[61]:

الأول: أن تكون للاستثناء نحو قوله تعالى:[فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلًا مِّنْهُمْ] (البقرة: 24).

والثاني: أن تكون بمنزلة (غير) فيوصف بها نحو قوله تعالى: [لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ] (الأنبياء: 22).

والثالث: أن تكون عاطفة بمنزلة (الواو) في التشريك في اللفظ، والمعنى نحو قوله تعالى: [لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ فَلاَ تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي] (البقرة:150)، وقوله تعالى:[لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ*إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ] (النمل: 10: 11)، أي: ولا الذين ظلموا، ولا من ظلم...

والرابع: أن تكون زائدة، ومن ذلك قول الشاعر[62]:

أَرَى الدَّهْرَ إِلَّا مَنْجَنُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعذَّبَا.

ولكن وجد البحث أنَّ العرب قد توسَّعت في إعراب الاسم الواقع بعد (إلَّا) في بعض حالاته، فعدلت عن الجر إلى الرفع كما هو الحال في الوجه الثاني من استعمال (إلَّا)، وهو قوله تعالى: [لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ] (الأنبياء: 22).

حيث وردت (إلَّا) في موضع (غير)، وأخذت حكم إعرابها، وإعراب الاسم الواقع بعدها بمثل إعرابه بعد(إلَّا)، وتقديره: (غير الله)، فـ(إلَّا) هذه في موضع (غير)، وقعت نعتًا للآلهة، ولا يجوز في (إلَّا) أن تكون للاستثناء من جهة المعنى، ولا من جهة اللفظ، وقد جاء لفظ الجلالة، وهو الاسم بعدها مرفوعًا عدولًا عن الجر بعدما ضُمِّنت (إلَّا) معنى: (غير) في اللفظ، والمعنى.

وقيل: (إلَّا) في الآية بمعنى: (غير) التي يُراد بها البدل، أي: (لو كان فيهما آلهة عوض واحد الذي هو الله لفسدتا)، وقيل: لا يجوز أن تكون بدلًا؛ لأنَّ المعنى يصير إلى قولك: (لو كان فيهما الله لفسدتا)، وقيل: يمتنع البدل؛ لأنَّ ما قبلها إيجاب، وقيل: (إلَّا) في موضع (سوى)، والمعنى: (لو كان فيهما آلهة سوى الله لفسدتا)[63].

- **صفة الموصوف المجرور:**

حكم إعراب الصفة أنْ تتبع موصوفها في الإعراب رفعًا ونصبًا وجرًّا، ولكن العرب عدلت عن الجر إلى الرفع في بعض المواضع، ومن ذلك قول الشاعر[64]:

حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرَّواحِ وهاجَهَا طَلَبَ الْمُعَقِّبِ حَقَّه الْمَظْلُومُ.

فالمظلوم بالرفع نعتٌ للمعقِّب على محلِّه؛ لأنَّ محل الفاعل الرفع، ويجوز عربية الجر على اللفظ؛ فنقول: (طلبَ المعقَّبِ حقَّه المظلومِ) بالكسر إلَّا أنَّ القافية بالرفع[65]؛ لذا تمَّ العدول الإعرابي، وقيل: المظلوم فاعل المصدر، وأضيف المصدر إلى مفعوله.

- **المنصوب على نزع الخافض:**

يُحذف حرف الجر كثيرًا على سبيل التوسُّع في الدرس النحوي، فيُنصب المجرور بعد حذفه تشبيهًا له بالمفعول به، ويسمى: (المنصوب على نزع الخافض)[66]، والخافض_ كما نعرف_ هو: حرف الجر الذي يستحق الاسم بعده الخفض، ومن ذلك قول الشاعر[67]:

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُـوا كَـلَامُكُمُ عَلَيَّ إِذًا حَـرَامُ.

حيث حذف الجار، وأُوصِلَ الفعل اللازم إلى الاسم الذي كان مجرورًا فنصبه، وأصله: (تمرون بالديار)، ويسمى ذلك الحذف والإيصال، فالعرب توسَّعت في حذف حرف الجر، كما نصبت المجرور بعد الحذف عدولًا وتوسعًا على نزع الخافض، ومن العدول عن الجر أيضًا قول الشاعر[68]:

ومِنْ قَبْلُ آمنَّا وَقَدْ كانَ قَوْمُنَا يُصلُّون للأوْثَانِ قَبْلَ مُحمَّدًا.

حيثُ نُصب (محمدًا) بـ(آمنا)، والأصل أن يتعدَّى إليه بحرف الجر فيقال: (آمنا بمحمد)، وقيل: النصب هنا على تضمين آمنا معنى: (صدَّقنا)، والفعل تعدَّى بنفسه على التضمين، و(قبل) ظرف مبني على الفتح، وهي لغة حكاها ثعلب عن الفرَّاء، ويُروى قبلًا على التنكير، والتنوين، وحذف التنوين منه للضرورة[69].

المبحث الرابع: نماذج تطبيقية لعدولات الخفض في النص القرآني

تنوعت أشكال هذا العدول في النص القرآني فكانت على النحو الآتي:

- العدول عن الجر على العطف إلى الرفع على الاستئناف.
- العدول عن الجر على العطف إلى النصب على المفعول به.
- العدول عن الجر بالعطف على القريب إلى النصب بالعطف على البعيد.

- العدول عن الجر إلى النصب على نزع الخافض تضمينًا.

وسيتناول البحث هذه الصور بالتحليل والدراسة للوصول إلى الغاية الدلالية الكامنة وراء تغيُّر النسق الإعرابي.

أولًا: العدول عن الجر على العطف إلى الرفع على الاستئناف

ويتَّجه إلى هذا النمط قوله تعالى: [إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ] (البقرة:161) لتفسير التعارض القائم بين القانون الإعرابي المطَّرد، والحالة الإعرابية المخالفة في قراءة الحسن البصري لقوله تعالى: [وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعِينَ] برفع (الملائكة، والناس)؛ إذْ يقتضي القانون الإعرابي العطف على المجرور بمجرور مثله، وفي رفع كل من: (الملائكة، والناس) مخالفة لهذا القانون؛ لذلك استعان ابن جنِّي بالاحتمالات المتعدِّدة التي ينضوي عليها النص في جانب المعنى، لإيجاد مخرجٍ يحلّ به هذا التعارض، فاضطره الأمر إلى إيثار الوجه الراجع يقول: "هَذَا عِنْدَنَا مَرْفُوعٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ يَدُلُّ عَلَيهِ قَولُه سُبْحَانَه وَتَعَالَى: [لَعْنَةُ اللهِ]، أَيْ: (وَتَلْعَنُهُم الْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعُون)؛ لِأَنَّه إِذَا قَالَ: عَلَيْهِم لَعْنَةُ اللهِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: (يَلْعَنُهم اللهُ)"[70]، فالملائكة مرفوعة على الفاعلية لفعل محذوف، والناس معطوفة عليها، و(أجمعون) مرفوع بالتوكيد للناس.

ومن ذلك_ أيضًا_ قوله تعالي: [يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ*بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ*لَا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ*وَفَاكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ*وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ*وَحُورٌ عِينٌ] (الواقعة:17: 22)؛ إذْ نلحظ في هذا السياق مجي لفظة (حور) مرفوعة مع أنَّها معطوفة على ما قبلها من الألفاظ المجرورة: (بأكواب، وأباريق، وكأس، وفاكهة، ولحم) فكان القياس أنْ ترد مجرورة بالعطف على ما قبلها فتكون: (وحورٍ عينٍ) بالخفض[71]، ولكن السياق عدل عن الجر إلى الرفع، وعلَّل سيبويه هذا العدول الإعرابي بقوله: "لَمَّا كَانَ الْمَعْنَى عَلَى قَوْلِهم: (وَلَهُم فِيهَا) حَمَلَهُ عَلَى شَيْءٍ لَا يَنقضُ الْأَوَّل فِي الْمَعْنَى"[72].

ويفهم من كلام سيبويه: "أَنَّ الرَّفعَ فِي الْآيَةِ مَحْمُولٌ عَلَى إِضْمَارِ خَبَرٍ يَدُلُّ عَلَيهِ قَوْلِه: (يَطُوفُ عَلَيهِم وِلْدَان مُخَلَّدُون)، فَلَا يُحْمَلُ عَلَى مَعَنَى يَطُوفُ، وَإِنَّما عَلَى تَقْدِيرِ خَبَرٍ كَقَولِنَا: (لَدَيهِم)، أَوْ(عِنْدَهُم)، وَبِهَذَا التَّقْدِير يَسْتَقِيمُ الْمَعْنَى"[73].

وما ذهب إليه سيبويه من تقدير خبر محذوف أمر يستقيم مع السياق؛ لأنَّه يُطاف بالأباريق، والكأس، والفاكهة، واللحم، ولكن لا يطاف بالحور، فكان التقدير بالرفع: (وعندهم حورٌ عينٌ)، أو(ولهم حورٌ عينٌ)، وهذا المعنى ينسجم مع قوله تعالي في موضع آخر: [يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِن مَّعِينٍ*بَيْضَاء لَذَّةٍ لِّلشَّارِبِينَ*لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ*وَعِندَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عِينٌ] (الصافات:45: 48)، وكأن السياق القرآني يوحي بالمفارقة في النعيم، والتدرج فيه، فكل ما سبق ذكره من: الأباريق، والكأس، والفاكهة، واللحم ... يمثِّل نوعًا من النعيم؛ لذا شرَّك بينه في العطف، في حين جعل النعيم بالحور العين نعيمًا قائمًا بذاته مستقلًا عن العطف على سابقيه؛ لذا كان القطع، والرفع على الاستئناف.

ثانيًا: العدول عن الجر على العطف إلى النصب على المفعول به:

ومن ذلك قوله تعالى: [إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ](الحج: 23) نلحظ في هذا السياق أنَّ(لؤلؤًا) جاءت منصوبة، وحقها الجر[74]؛ كونها معطوفة على لفظة (أساور) المجرورة، وأما الفتحة التي في أساور فهي نيابة عن الكسرة كونها جمع تكسير على صيغة (أفاعل) الممنوعة من الصرف، وذهب بعضهم إلى أنَّ (لؤلؤًا) منصوبة على محل (من أساور) فهو من قبيل العطف على المحل، ومن ذلك: (مررتُ بزيدٍ وعمرًا)، ويرى آخرون أنَّها منصوبة بفعل محذوف تقديره: (ويعطون لؤلؤًا)[75].

وهذا الرأي الأخير أوفق لسياق الآية، وبه يحصل التحوُّل في التركيب؛ كي يكون العطاء من الله_ سبحانه وتعالى_ لأهل الجنة وافرًا، فـ(اللؤلؤ) حلية بمفرده من غير الذهب؛ لأنَّه للزينة أصلًا[76]، فيكون السياق قد أخبر عن تحليتهم بأساور من ذهب مرصعة باللؤلؤ على قراءة الجر: (من أساورَ من ذهبٍ ولؤلؤٍ)، وأخبر أيضًا بأنهم: (يُعطَون اللؤلؤ نفسه لكمال الزينة، والعطاء) على قراءة النصب .

ثالثًا: العدول عن الجر بالعطف على القريب إلى النصب بالعطف على البعيد

ومن ذلك قوله تعالى: [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا] (المائدة: 6) ظاهر الأمر يقتضي جر (أرجلكم) في الآية؛ لمجيئها معطوفة بعد اسم مجرور (رؤوسكم)، وهو ما وردت به القراءة الأخرى[77]، كما دلَّت قراءة النصب في: (أرجلكم) على أنَّها معطوفة على ما قبل الرؤوس، وهو قوله: (وجوهكم، وأيديكم)، فيُفْهم من ذلك أنَّ العدول عن الجر إلى النصب في هذه القراءة بيَّن أنَّ حكم الأرجل هو: الغسل، ولو جاء العطف بالجر لكان المراد أنَّ فرض الأرجل في الوضوء هو: المسح فقط عطفًا على الرؤوس؛ إذْ حكمها المسح؛ لقوله تعالي: [وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ]، وقراءة الجر هذه وقف عندها علماء التفسير وقوفًا مطوَّلًا، وذهبوا في تخريجها كل مذهب، وأحسن ما وقف عليه البحث من تخريجات هي:

أولًا: تخريج بلاغي ذهب إليه الزمخشري في كشافه، فقال: "قَرَأَ جَمَاعَةٌ وَأَرْجُلَكُم بِالنَّصْبِ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْأَرْجُلَ مَغْسُولَةٌ، فَإِنْ قُلْتَ: مَا تَصْنَعُ بِقِرَاءَةِ الْجَرِّ، وَدُخُولِهَا فِي حُكْمِ الْمَسْحِ قُلْتُ: الْأَرْجُلُ مِنْ بَيْنِ الْأَعْضَاءِ الثَّلَاثَةِ الْمَغْسُولَةِ تُغْسَلُ بِصَبِّ الْمَاءِ عَلَيْهَا، فَكَانَتْ مَظَنَّةً لِلْإِسْرَافِ الْمَذْمُومِ الْمَنْهِي عَنْه، فَعُطِفَتْ عَلَى الثَّالِثِ الْمَمْسُوحِ لَا لِتُمْسَحَ، وَلَكِن لِينَبِّه عَلَى وُجُوبِ الاقْتِصَادِ فِي صَبِّ الْمَاءِ عَلَيْهَا"[78].

ثانيًا: ذهب بعضهم إلى أنَّ كل قراءة أفادت حُكمًا مستقلًا، وهذا يشير إلى أنَّ للرجلين حالتين فإنْ كانتا مكشوفتين ففرضهما الغسل، وإذا كانتا مستورتين جاز المسح عليهما، ويكون هذا دليلًا من القرآن على جواز المسح على الخفين، إضافة إلى ما ورد من أدلة أهل السنة على جواز ذلك، يقول ابن العربي: "وَجَاءَتِ السُّنَّةُ قَاضِيَةً بِأَنَّ النَّصْبَ يُوجِبُ الْعَطْفَ عَلَى الْوَجْهِ وَالْيَدَين، وَدَخَلَ بَيْنَهُمَا مَسْحُ الرَّأْسِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ وَظِيفَتُهُ كَوَظِيفَتِهِمَا؛ لِأَنَّه مَفْعُولٌ قَبْلَ الرِّجْلَين لَا بَعْدُهما، فَذُكِرَ لِبَيَانِ التَّرْتِيبِ لَا لِيَشْتَرِكَا فِي صِفَةِ التَّطْهِيرِ، وَجَاءَ

الْخَفْضُ لِيُبَيَّنَ أَنَّ الرِّجْلَين يُمْسَحَانِ عَلَى الاخْتِيارِ عَلَى حَائِلٍ، وَهُمَا الْخُفَّان بِخِلَافِ سَائِرِ الْأَعْضَاءِ، فَالْعَطْفُ بِالنَّصْبِ مَغْسُولًا عَلَى مَغْسُولٍ، وَالْعَطْفُ بِالْخَفْضِ مَمْسُوحًا عَلَى مَمْسُوحٍ، وَصَحَّ الْمَعْنَى فِيهِما"[79].

ثالثًا: العمل بالقراءتين معًا، والجمع بين حكميهما، وهو ما ذهب إليه الإمام الطبري، قائلًا: "الصَّوَابُ مِنَ الْأَمْرِ فِي ذَلِكَ أَنَّ اللهَ أَمَرَ بِعُمُومِ مَسْحِ الرِّجْلَين بِالْمَاءِ فِي الْوضُوءِ كَمَا أَمَرَ بِعُمومِ مَسْحِ الْوَجْهِ بِالتُّرَابِ فِي التَّيَمُمِ، فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ بِهِمَا الْمُتَوَضِئُ كَانَ مُسْتَحِقًّا بِذَلِكَ اسْمَ مَاسِحٍ غَاسِلٍ؛ لِأَنَّ غَسْلَهُمَا إِمْرَارُ الْمَاءِ عَلَيْهِمَا، أَوْ إِصَابَتُهُمَا بِالْمَاءِ، وَمَسْحَهُمَا إِمْرَارُ الْيَدِ أَوْ مَا قَامَ مَقَامَ الْيَدِ عَلَيهِمَا، فَإِذَا فَعَل ذَلِكَ بِهِمَا فَاعِلٌ فهو غَاسِلٌ مَاسِحٌ"[80].

رابعًا: العدول عن الجر إلى النصب على نزع الخافض تضمينًا

معروف أنَّ التضمين هو: إشراب لفظ معنى لفظ آخر، وإعطاؤه حكمه؛ لتصير الكلمة تؤدي مُؤدَّى كلمتين[81]، وهذا الإشراب يُؤثِّر في النسق الإعرابي لحالة الخفض في الاسم المجرور بالحرف، ومن ذلك قوله تعالى: [وَإِنْ عَزَمُواْ الطَّلاَقَ فَإِنَّ اللّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ](البقرة: 227)؛ إذْ فعل (العزم) لازم يتعدَّى بـ(على) وانتصاب الطلاق بعده على نزع الخافض، أو على تضمين (عزموا) معنى: نووا[82].

وقوله تعالى: [أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ] (الأعراف: 150)؛ إذْ"أَكْثَر مَا يُسْتَعْمَلُ الْفِعْلُ: (عَجِلَ) قَاصِرًا، بِمَعْنَى فِعْل الْعَجَلَة، أَيْ: السُّرْعَةِ، وَيَتَعَدَّى إِلَى الْمَعْمُولِ بِـ(عَنْ)، فَيُقَال: (عَجِلَ عَنْ كَذَا) بِمَعْنَى: لَمْ يُتِمَّه بَعْدَ أَنْ شَرَعَ فِيهِ"[83]، وقد استُعْمِل في الآية مضمَّنًا معنى: (سبق) فُعدِّي الفعل بنفسه على هذا الاعتبار، أو نُصب المفعول على نزع الخافض.

وكذلك الأمر في قوله تعالى: [أَلا إِنَّ عَاداً كَفَرُواْ رَبَّهُمْ أَلاَ بُعْدًا لِّعَادٍ قَوْمِ هُودٍ] (هود: 60) ضُمِّنَ (كفروا) معنى (جحدوا) فعدِّي الفعل بنفسه لا بالباء، ويحتمل التركيب أن يكون: (ربَّهم) منصوب على نزع الخافض فَعدل عن الجر إلى النصب توسعًا[84].

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف الخلق، وأفضل من نطق بالضاد، وعلى آله وصحبه أجمعين، والداعين بدعوته إلى يوم الدين، أما بعد:

ففي خاتمة هذه الدراسة التي كان موضوعها: (العدول عن النسق الإعرابي "عدولات الخفض أنموذجًا"دراسة تحليلية تركيبية) توصل البحث إلى نتائج مهمة يجملها فيما يأتي:

- أثبت البحث أنَّ العدول الإعرابي المعتمد على السياق في تحديد معناه، والشائع في الدراسات الأسلوبية الحديثة له جذور أصيلة في التراث العربي البلاغي؛ فقد تناوله العلماء المتقدمون بالتحليل والتفسير والتعليل.
- أكَّد البحث أنَّ الإعراب يرتبط بالمعنى ارتباطًا وثيقًا، فالحركات الإعرابية هي دوال على معانٍ مقصودة، وأي عدول إعرابي عن النسق الأصلي لا بُدَّ من ارتباطه بالمعني دون شك.

- أظهر البحث أن العدول عن الأحكام النحوية المقررة، ليس اعتباطيًا، ولا يأتي مجازفة، إنَّما هو استجابةٌ لغاية بلاغية، بدليل شيوعها في القرآن الكريم وقراءاته.
- أوضح البحث أن اللفظ القرآني وُضِع وضعًا فنيًا دقيقًا؛ لذا يجب مراعاة ما ظاهره مخالف للسياق داخل التركيب، والآية، والسورة للوصول إلى المقصد القرآني.
- أبان البحث أنَّ العدول الإعرابي في النص القرآني هو روح نظرية النظم التي نادى بها الجرجاني، وهو دراسة تطبيقية مباشرة للنظم.
- أكَّد البحث أنَّ العدول الإعرابي في النص القرآني ولَّد دلالات شرعية، وأحكامًا فقهية مرجع الفهم فيها إلى اللغة والبيان، وقد برز ذلك جليًا في آيات الاحكام في مواضع من هذه الدراسة.
- أوضح البحث أنَّ العدول الإعرابي فيما ورد من آيات استدل بها البحث هو إحدى صور الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم.
- أثبت البحث أنَّ القدماء أخضعوا مسائل العدول إلى ثلاثة مسوغات هي: الحمل على المعنى، والحمل على الموضع، والحمل على الجوار.
- أقرَّ البحث أنَّ العدول عن النسق الإعرابي لا يعني مخالفة القواعد النحوية أو خرقها؛ لأنَّ النصوص اللغوية التي يُظنُّ أنها مخالفة للقاعدة في حقيقتها هي على وفق أعراف اللغة، ولكن تطبيقها للقواعد كان تطبيقًا محترفًا.

مصادر البحث وهوامشه:

(1) سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (بيروت: دار الجيل، ط 1، (د، ت): (ج/ 3، ص: 223).
(2) ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد على النجَّار، (دار الكتب المصرية، (د، ط)، 1952م): (ج/ 1، ص: 52).
(3) الجرجاني، أسرار البلاغة في علم البيان، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (بيروت، لبنان: منشورات محمد على بيضون، دار الكتب العلمية، ط 1، 2001م): (ص: 278).
(4) ابن الأثير، المثل السائر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (مصر: مطبوعات مصطفي البابي الحلبي وأولاده، 1939م): (ج/ 2، ص: 14).
(5) تمَّام حسَّان، الأصول دراسة ابستمولوجية لأصول الفكر اللغوي، (الدار البيضاء: دار الثقافة العربية، (د، ط)، 1991م): (ص: 144)، والبيان في روائع القرآن، (عالم الكتب، ط2، 2000م): (ج/ 2، ص: 77).
(6) موسى ربابعة، الأسلوبية مفاهيمها وتجلياتها، (إربد، الأردن: دار الكندي للنشر والتوزيع، ط 1، 2003م): (ص: 46).
(7) عبد السلام المسدي، الأسلوبية والأسلوب، (الدار العربية للكتاب، ط3، 1982م): (ص: 97).
(8) عبد السلام المسدي، الأسلوبية والأسلوب، المصدر السابق: (ص: 97، 106، 162_163).
(9) سيبويه، الكتاب، مصدر سبق ذكره: (ج/ 3، ص: 270_373).
(10) ابن جنِّي، الخصائص، مصدر سبق ذكره: (ج/ 3، ص: 18_20).
(11) خليل إبراهيم علاوي الدليمي، العدول النحوي في الأفعال والأسماء، (العراق: جامعة بغداد، رسالة ماجستير، إشراف: هشام إبراهيم الحداد، 2005م): (ص: 11_16).

(12) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، وضع حواشيه: غريد الشيخ، (بيروت، لبنان: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، ط2، 2007م): (ج/ 1، ص: 292).

(13) ابن جنِّي، الخصائص، مصدر سبق ذكره: (ج/ 2، ص: 411).

(14) اكتفاء بما ورد من تفصيلات حول هذه الظاهرة، ومفهومها، وتداولها في كتب التراث اللغوي، والفكر الحديث، وغاياتها، ومعيارها،... وغيرها من المقدمات النظرية الشارحة لمدلول العدول لغة واصطلاحًا، وتداول المصطلح بين القدامى والمحدثي، وغايات العدول ومعياره التي أوردناه في بحث مسبق بعنوان: (العدول الفعلي في القرآن الكريم)، منشور بمجلة العلوم والدراسات الإنسانية جامعة بنغازي، كلية الآداب والعلوم، المرج، ع10، 2016م.

(15) تمَّام حسَّان، البيان في روائع القرآن، مصدر سبق ذكره: (ج/ 2، ص: 77).

(16) تمَّام حسَّان، البيان في روائع القرآن، المصدر السابق: (ج/ 1، ص: 13).

(17) عبد الله أحمد بن أحمد الشراعي، العدول النحوي في القرآن الكريم إعجاز لغوي آخر، (السودان: بحث منشور بمجلة جامعة الجزيرة، مج1، ع2، يوليو، 2018م): (ص: 39).

(18) نعيمة حمو، العدول النحوي في لغة الصحافة (جريدة الشروق أنموذجًا)، (الجزائر: بحث صادر في منشورات مخبر الممارسات اللغوية، 2011م): (ص: 55_56).

(19) أحمد بن أحمد الشراعي، العدول النحوي في القرآن الكريم إعجاز لغوي آخر، مصدر سبق ذكره: (ص: 38).

(20) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، قدَّم له، ووضع حواشيه، وفهارسه: حسن حمد، أشرف عليه وراجعه: إميل بديع يعقوب، (بيروت، لبنان: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، ط 1، 1998م): (ج1/ ص: 149).

(21) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، شرح، وتحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، خرَّج أحاديثه: الأستاذ علي جمال الدين محمد، (القاهرة: دار الحديث، (د،ط)، 1424هـ، 2004م): (ج/ 2، ص: 138_139)، وأبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، وضع حواشيه، وعلَّق عليه: كامل مصطفى الهنداوي، (بيروت، لبنان: منشورات محمد على بيضون، دار الكتب العلمية، ط1، 2001م): (ج/ 1، ص: 71).

(22) سيبويه، الكتاب، مصدر سبق ذكره: (ج/ 1، ص: 144).

(23) المصدر السابق: (ج/ 1، ص: 138).

(24) المصدر السابق: (ج/ 1، ص: 143).

(25) الفرَّاء، معاني القرآن، الجزء الأول تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد النجَّار، والجزء الثاني تحقيق: محمد النجَّار، والجزء الثالث تحقيق: عبد الفتَّاح شلبي، (دار السرور: (د، ط)، 1955م): (ج/ 1، ص: 306، ج/ 2، ص: 244).

(26) المبرِّد، الكامل في اللغة والأدب، علق عليه: محمد أبو الفضل إبراهيم، (صيدا، بيروت: المكتبة العصرية، ط1، 1999م): (ج/ 2، ص: 481)، والزجاج، معاني القرآن وإعرابه، مصدر سبق ذكره: (ج/ 4، ص: 22)، والنحَّاس، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، (بيروت: عالم الكتاب، ومكتبة النهضة العربية، ط3، 1988م): (ج/ 2، ص: 19).

(27) الرضي، شرح الرَّضِي على الكافية، تصحيح، وتعليق: يوسف حسن عمر، (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، ط2، 1996م): (ج/ 1، ص: 262، 471).

(28) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، عُني بنشره: ج. برجستر آسر، (مصر: المطبعة الرحمانية، (د، ط)، 1934م): (ص: 36)، وابن جنِّي، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، دارسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا، (بيروت، لبنان: منشوارت محمد على بيضون، دار الكتب العلمية، ط1، 1998م): (ج/ 2، ص: 143).

(29) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، مصدر سبق ذكره: (ج/ 2، ص: 139).

(30) عبد الحكيم راضي، نظرية اللغة في النقد العربي، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ط1، 2003م): (ص: 230).

(31) ابن جنِّي، المحتسب، مصدر سبق ذكره: (ج/ 2، ص: 350).

(32) سيبويه، الكتاب، مصدر سبق ذكره: هامش: (ج/ 1، ص: 148).

(33) النحَّاس، إعراب القرآن، مصدر سبق ذكره: (ج/ 4، ص:300)، ومكي القيسي، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضامن، (دمشق: دار البشائر للطباعة والنشر، 2003م): (ج/ 2، ص:242)، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن: العكبري، تحقيق: علي البجاوي، (بيروت، لبنان: دار الجيل، ط2، 1987م): (ج/ 2، ص: 1196)، والصبَّان، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني، تحقيق: طه سعد، (القاهرة: المكتبة التوفيقة، (د، ط)، (د، ت): (ج/ 2، ص: 105).

(34) النحَّاس، إعراب القرآن، مصدر سبق ذكره: (ج/ 4، ص: 300).

(35) الرضي، شرح الرضي على الكافية، مصدر سبق ذكره: (ج/ 1، ص: 463).

(36) مصطلحا الحلول، والاتحاد، يردان كثيرًا في كتب العقائد، وهما من المصطلحات الصوفية، ويراد بهما أن يحل أحد الشيين محل الآخر، أو يتحدان فيصيران شيئًا واحدًا.

(37) النحَّاس، إعراب القرآن، مصدر سبق ذكره: (ج/ 2، ص: 202)، ومكي القيسي، مشكل إعراب القرآن، مصدر سبق ذكره: (ج/ 1، ص: 358_359).

(38) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مصدر سبق ذكره: (ص:51)، والزمخشري، الكشاف عَنْ حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، شرح، وضبط: يوسف الحمَّادي، (دار مصر للطباعة: سعيد جوده السحَّار وشركاه، (د، ط)، (د، ت)): (ج/ 2، ص: 278)، والعكبري، إعراب القراءات الشواذ، دراسة، وتحقيق: محمد السيِّد أحمد عزُّوز، (بيروت، لبنان: عالم الكتب، ط1، 1996م): (ج/ 1، ص: 607)، والتبيان في إعراب القرآن، مصدر سبق ذكره: (ج/ 2، ص: 634_635).

(39) العكبري، إعراب القراءات الشواذ، مصدر سبق ذكره: (ج/ 1، ص:607).

(40) سيبويه، الكتاب، مصدر سبق ذكره: (ج/ 1، ص:238، ج/ 2، ص:144)، والمبرِّد، المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، (بيروت: عالم الكتب، (د، ط)، 1963م): (ج/ 4، ص: 122، 371).

(41) مكي القيسي، مشكل إعراب القرآن، مصدر سبق ذكره: (ج/ 1، ص: 358).

(42) سيبويه، الكتاب، مصدر سبق ذكره: (ج/ 2، ص: 144)، وابن السرَّاج، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة، ط4، 1999م): (ج/ 1، ص: 240).

(43) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، مصدر سبق ذكره: (ج/ 2، ص: 634).

(44) تمَّام حسَّان، البيان في روائع القرآن، مصدر سبق ذكره: (ج/ 1، ص: 257).

(45) الأخفش، معاني القرآن، دراسة وتحقيق: عبد الأمير الورد، (بيروت: عالم الكتب، 1985م): (ج/ 2، ص: 266).

(46) تمَّام حسَّان، اللغة العربية مبناها ومعناها، (عالم الكتب، ط5، 1427هـ، 2006م): (ص: 235)، والبيان في روائع القرآن، مصدر سبق ذكره: (ج/ 2، ص: 256_257).

(47) قراءة عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي بالفتح وتشديد الراء، وقراءة ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو بتخفيف الراء وتسكينها. ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، (القاهرة: دار المعارف، ط3، (د، ط)،): (ص:215).

(48) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، مصدر سبق ذكره: (ج/ 1، ص: 289).

(49) الفرَّاء، معاني القرآن، مصدر سبق ذكره: (ج/ 1، ص: 232)، الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، مصدر سبق ذكره: (ج/1، ص: 390).

(50) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، مصدر سبق ذكره: (ج/ 1، ص: 289)، والشوكاني، فتح القدير، (دمشق، بيروت: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، ط1، 1414هـ): (ج/ 1، ص: 432).

(51) سيبويه، الكتاب، مصدر سبق ذكره: (ج/ 2، ص: 265).

(52) المصدر السابق: (ج/ 3، ص: 532).

(53) إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، (مكتبة الأنجلو المصرية، ط5، 1975م): (ص: 178، 253).

(54) تمَّام حسَّان: البيان في روائع القرآن، مصدر سبق ذكره: (ج/ 1، ص: 257_258).

(55) أسامة البحيري، تحولات البنية في البلاغة العربية، (طنطا: دار الحضارة للطباعة والنشر، 2015م): (ص: 431).

(56) ابن جنِّي، الخصائص، مصدر سبق ذكره: (ج/ 1، ص: 35).

(57) عبد العبَّاس عبد الجاسم، التحول في التركيب وعلاقته بالإعراب في القراءات السبع، (أبو ظبي: المجمع الثقافي، (د،ط)، 2001م): (ص: 25).

(58) ابن جنِّي، الخصائص، مصدر سبق ذكره: (ج/ 1، ص: 283).

(59) سمير استيتية، منازل الرؤية منهج تكاملي في قراءة النص، (عمَّان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2003م): (ص: 325).

(60) المصدر السابق: (ص: 327).

(61) ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سبق ذكره: (ج/ 1، ص: 148_154).

(62) البيت من البحر الطويل لأحد من بني سعد، يقول فيه صاحبه: إنَّ الدهر يدور بالناس كما يدور المنجنون، وهو الدولاب الذي يستقى عليه، فأشد ما يتعذَّب في هذه الحياة هو صاحب الحاجات لكثرة العقبات التي تقف حجرة عثرة أمام تحقيق أهدافه. من شواهد: ابن يعيش، شرح المفصل، قدَّم له، ووضع هوامشه، وفهارسه: إميل بديع يعقوب، (بيروت، منشورات محمد بيضون، دار الكتب العلمية، 2001م): (ج/ 4، ص: 551)، وابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سبق ذكره: (ج/ 1، ص: 153)، وخالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، (د، ط)، (د، ت): (ج/ 1، ص: 197).

(63) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، مصدر سبق ذكره: (ج/ 3، ص: 315)، والنحَّاس، إعراب القرآن، مصدر سبق ذكره: (ج/ 3، ص: 67_68)، ومكي القيسي، مشكل إعراب القرآن، مصدر سبق ذكره: (ج/ 2، ص: 33)، وابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ضبط وتعليق: بركات هبُّود، (بيروت، لبنان: دار الأرقم ابن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2000م): (ج/ 2، ص: 130)، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، مصدر سبق ذكره: (ج/ 2، ص: 914_915).

(64) البيت من البحر الكامل للبيد بن ربيعة بن ربيعة: يقول فيه: إنَّ هذا الحمار الوحشي هاج أتانه وأزعجها في الهاجرة؛ لطلب الماء حثيثًا كطلب المعقب المظلوم لحقه. ديوانه، شرح وضبط وتقديم: عمر فاروق الطباع، (بيروت، لبنان: دار الأرقم للطباعة النشر، ط1، 1997م): (ص: 129)، وابن يعيش، شرح المفصَّل، مصدر سبق ذكره: (ج/ 1، ص: 386)، وخالد الأزهري، شرح التصريح، مصدر سبق ذكره: (ج/ 2، ص: 65).

(65) المصدر السابق نفسه: (ج/ 2، ص: 65)، والأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، قدَّم له، ووضع هوامشه، وفهارسه: حسن حمد، إشراف: إميل بديع يعقوب، (بيروت، لبنان: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، ط1، 1998م): (ج/ 2، ص: 210)، والخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، شرح، وتعليق: تركي فرحان المصطفى، (بيروت، لبنان: منشورات محمد على بيضون، دار الكتب العلمية، ط1، 1998م): (ج/ 2، ص: 56).

(66) سيبويه، الكتاب، مصدر سبق ذكره: (ج/1، ص: 38)، والمبرِّد، المقتضب، مصدر سبق ذكره: (ج/ 2، ص:320)، وابن السرَّاج: الأصول في النحو، مصدر سبق ذكره: (ج/ 1، ص: 170_171).

(67) البيت من البحر الوافر لجرير، يقول فيه الشاعر لأصحابه إذا مرُّوا بديار الحبيبة ولم يميلوا، فإنه سيقطع علاقته بهم، ولن يكلمهم بعد ذلك أبدًا. ديوانه، شرحه: حمدو طمَّاس، (بيروت: دار المعرفة، 2003م): (ص: 377)، وابن يعيش، شرح المفصَّل، مصدر سبق ذكره: (ج/ 4، ص: 455)، وابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سبق ذكره: (ج/ 1، ص: 199).

(68) البيت بلا نسبة في: محمد بن القاسم الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق: حاتم صالح الضامن، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ط2، 1987م): (ج/ 1، ص: 203)، وابن منظور، لسان العرب، (بيروت: دار صادر، ط 1، 2000م): مادة: (أ.م.ن): (ج/1، ص: 165)، ونُسِب لعباس بن مرداس في: الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب لعلي بن عَدْلان الموصلي، تحقيق: حاتم صالح الضامن، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط2، 1985م): (ص: 36)، وليس في ديوانه، يقول فيه صاحبه: لقد آمنا بمحمد، وصدَّقناه في الوقت الذي كان فيه الناس يؤمنون بالأوثان، ويصلون لها.

(69) محمد بن القاسم الأنباري، الزاهر، مصدر سبق ذكره: (ج/1، ص: 203)، وعلي بن عدلان، الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب، مصدر سبق ذكره: (ص: 36).

(70) ابن جنِّي، المحتسب، مصدر سبق ذكره: (ج/1، ص: 204).

(71) قرأ أبو جعفر وحمزة والكسائي: (وحورِ عينٍ) بخفض الاسمين، وقرأ الباقون بالرفع . ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، قدَّم له: علي محمد الضبَّاع، وخرَّج آياته: زكريا عميرات، (بيروت، لبنان: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، ط1، 1998م): (ج/2، ص:286).

(72) سيبويه، الكتاب، مصدر سبق ذكره:(ج/1، ص: 228).

(73) حسن عثمان، الحمل على المعنى وأثره الدلالي في القرآن، الأردن: جامعة اليرموك، رسالة ماجستير، 2003م، ص74.

(74) اختلف القراء في (لؤلؤًا) هنا، وآية فاطر، فقرأ عاصم والمدنيان بالنصب فيهما، وقرأ الباقون بالخفض في الموضعين: ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، مصدر سبق ذكره: (ج/2، ص: 244).

(75) الزمخشري، الكشاف، مصدر سبق ذكره: (ج/3، ص: 219)، وابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، مصدر سبق ذكره: (141/2_ 142)، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، مصدر سبق ذكره: (ج/ 2، ص: 938).

(76) عبد العباس عبد الجاسم، التحول في التركيب وعلاقته بالإعراب، مصدر سبق ذكره: (ص: 184).

(77) اختلف القرَّاء في: (أرجلكم)، فقرأ نافع، وابن عامر، والكسائي، ويعقوب، وحفص بالنصب، وقرأ الباقون بالخفض. ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، مصدر سبق ذكره: (ج/ 2، ص: 191).

(78) الزمخشري، الكشاف، مصدر سبق ذكره: (ج/ 2، ص: 11) .

(79) ابن العربي، أحكام القرآن، راجع أصوله، وخرج أحاديثه، وعلَّق عليه: محمد عبد القادر عطا، (بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ط3، 2003م): (ج/2، ص: 72).

(80) الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، (القاهرة: دار هجر لطباعة والنشر، 2001م): (ج/8، ص: 198).

(81) ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سبق ذكره: (ج/2، ص: 493)، والأشموني، شرح الأشموني، مصدر سبق ذكره: (ج/ 1، ص: 446).

(82) أبو حيَّان، البحر المحيط، (بيروت، لبنان: دار إحياء التراث العربي، ط2، 1990م): (ج/ 2، ص: 183).

(83) محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، (الدار التونسية للنشر، (د، ط)، (د، ت)): (ج/9، ص: 114).

(84) أبو حيَّان، البحر المحيط، مصدر سبق ذكره: (ج/4، ص: 275).